



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: التنمية المستدامة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان

اسم الكاتب: أ.م.د. حسيب عارف العبيدي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1913>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 21:56 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



التنمية المستدامة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان

الأستاذ المساعد الدكتور

حسيب عارف العبيدي

كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

أوربا
فحسب،
الأولى
نفسها.
سوفيتي
اليوم،
عاشها
الذاتية

التي

ية في
به ولا
موقف
صراع
، كما
، على
ومن
د كان

لقد افتتح القرن الحادي والعشرين بإعلان لم يسبق له مثيل عن تضامن
عظيم لتخليص العالم من الفاقة وما يترتب عليها من تدني في مستويات الأداء
الحكومي والتنموي والاجتماعي. فاعلان الأمم المتحدة للألفية الجديدة، الصادر عام
٢٠٠٠ والمتبني في أكبر تجمع لرؤساء الدول، الزم البلدان الغنية والفقيرة ببذل كل ما
تطيقه لاستئصال الفقر وتعزيز مبادئ الكرامة والمساواة الإنسانية وتحقيق السلام
الديمقراطية والاستدامة البيئية. وكان وعد قادة العالم العمل معاً على تحقيق الأهداف
الموسعة للدفع قدماً بالتنمية وتخفيض الفقر بحلول عام ٢٠١٥ أو قبل ذلك. وتتنصر

ظرية
حيثها
موب،
جهة

هدف التنمية للألفية وغاياتها في الآتي:

الهدف الأول: استئصال الفقر والجوع الشديدين.

الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.

الهدف الثالث: الحض على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

الهدف الرابع: تخفيض نسبة وفيات الأطفال.

الهدف الخامس: تحسين الصحة الأمومية.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة
المكتسب.

الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية. دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد
وبرامجه.

الهدف الثامن: تطوير شراكه عالمية شاملة للتنمية.

إن العمل على تحقيق هذه الأهداف مرتبط بسياسات الدول الموقعة على
الإعلان والإجراءات التي تقوم بها الدول الغنية لتخفيض الديون وزيادة المساعدات

للبلدان الفقيرة والتبادل التجاري معها ونقل التقانات إليها. وقد وضع إطار لهذه الشراكة بين البلدان الغنية والفقيرة في ((إجماع موننتيراي)) في آذار ٢٠٠٢/ وأعيد التأكيد عليه في القمة العالمية للتنمية المستدامة التي انعقدت في جنوب أفريقيا/ جوهانسبرغ في أيلول ٢٠٠٢/ وفي خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

وقد حشدت دول العالم دعماً لشراكه دولية من أجل تحقيق تلك الأهداف، لكن شهد العالم سنة ٢٠٠٣/ نزاعاً أعنف من ذي قبل، مصحوباً بتصاعد التوتر العالمي والخوف من الإرهاب، حتى ذهب البعض الى اعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب وتحقيق مستوى معين من الأمن قياساً بالفقر وكيفية القضاء عليه، لكن يمكن القول أن الحاجة إلى استئصال الفقر لا تنتافي مع الحاجة إلى جعل العالم أكثر أمناً، بل على العكس من ذلك، إذ يجب أن يسهم القضاء على الفقر في الوصول إلى عالم أكثر أمناً. وهذه الرؤية تتسجم مع رؤية إعلان الألفية ذو الثمانية أهداف المشار إليه سابقاً. إن تحقيق الأهداف الثمانية يتطلب إدراك ومعرفة أسباب فشل التنمية لأن ذلك أحد الأسباب الرئيسية للفقر، وقد يعود الأمر إلى أن المناظرات بشأن التنمية قد تركزت على ثلاث مجموعات من المسائل، الأولى الحاجة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل. والثانية هي الحاجة إلى مؤسسات قوية وحكم صالح لغرض سيادة القانون والسيطرة على الفساد. والثالثة هي الحاجة إلى العدالة الاجتماعية وإشراك الناس في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم وعلى مجتمعاتهم ودولهم، وهذه المسائل كلها حاسمة في التنمية البشرية المستدامة لكن القيود البنوية قد تؤثر على استدامة التنمية الشاملة وتقييد النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. إن المطلوب لتحقيق التنمية المستدامة أن يكون هناك دور مهم تقوم به منظمات المجتمع المدني في المساعدة على تحقيق التقدم نحو هذه الأهداف ومراقبته، لكن الأهداف تتطلب أيضاً دولاً قادرة وفعالة تستطيع الوفاء بالتزامات التنمية. كما تتطلب تعبئة شعبية لاستدامة الإرادة السياسية من أجل تحقيقها. وتستلزم هذه التعبئة الشعبية تقانات سياسية تشاركية مفتوحة، تضع الإصلاحات السياسية، شأنها شأن لامركزية الميزانيات والمسؤوليات في تقديم الخدمات الأساسية، صنع القرار في موقع أكثر قرباً من الشعب وتعزز الضغط الشعبي لتحقيق الأهداف. وقد حققت اللامركزية تحسينات هامة حيثما نجحت، كما في البرازيل والأردن.. كما وردت في تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٣/ لكن التقرير لم يعط ذلك الاهتمام للتجربة الشعبية في الجماهيرية الليبية، تجربة اللجان والمؤتمرات الشعبية وقد تحتاج هذه التجربة لدراسة مفصلة.

إن التنمية البشرية المستدامة مازالت تتقدم ببطيء شديد وقد عانت في الوطن العربي من نكسات متلاحقة منذ عام ٢٠٠٠ إلى الآن. فاحتلال العراق وتداعياته على المنطقة العربية كان ولا يزال يرمي بضلاله على المشهد السياسي والأمني

لهذه وأعيد ريقيا/ رة، أكن عالمي رهاب لقول أن ، على ثر أننا. إن ك أحد كرت عادية وحكم العدالة معانهم نيوية رية. إن جتمع هدف تعبئة ثقافات كزبية ثر فريا سيات البشرية الليلية. الوطن ته على لأمني

الخصادي العربي. ثمة مؤشر آخر على أزمة التنمية هو تراجع دليل التنمية البشرية وهو قياس تلخيصي لثلاثة أبعاد للتنمية البشرية، العيش حياة مديدة ومعافاة، والتعلم، رة على المعيشة اللائق) في ٢١ بلداً. وبالتالي يجب أن ينصب اهتمام السياسات على البلدان التي تواجه أصعب تحديات التنمية، فهي لن تفي بأهداف الألفية من إخال تغييرات فورية على مسارها. وتأخذ ذلك في الحسبان، وتقدم الدول " تعاهد لة للألفية ". أذن لتحقيق التنمية المستدامة، ينبغي للبلدان أن تصل إلى عتبات رة في مجالات رئيسية عدة: الإدارة والصحة والتعليم والبنية التحتية والمنافذ إلى لوق. وإذا لم يصل بلد ما إلى العتبة المحددة لأي من هذه المجالات، فمن الممكن ، رة في " شرك الفقر ". ولكي لا تقع في هذا الشرك لا بد من اتباع سلسلة من رة من السياسات التي يمكن أن تساعد بلداننا على الإفلات من شرك الفقر، ألا وهي رة. إن رة في التعليم والصحة، زيادة انتاجية القطاع الزراعي، تحسين البنية التحتية ك أحد رة، تشجيع الحكم الديمقراطي الصالح وحقوق الإنسان لإزالة التمييز، وتأمين رة الاجتماعية، وتحسين الرفاه لجميع الناس، التنمية المستدامة. تتطوي حزمة وحكم الإنسان تعزيز تلك الحقوق وتمكين الفقراء، عبر حكم ديمقراطي صالح، ففي رة البلدان لا تزال الفئات الفقيرة والاقليات الأثنية والنساء وجماعات أخرى معانهم إلى إمكانية الحصول على خدمات عامة أو فرص خاصة .. وبالتالي لن تستفيد نيوية قد رة. إن رة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وإن تحميمهم من قرارات تعسفية غير رة لمحاسبة والمساءلة، تتخذها الحكومات وقوى أخرى. ففي الوطن العربي حسنت رة المرتفعة أوجها عديدة في التنمية البشرية، ولكن من بين كل الاقاليم، توجد في رة عربية أوسع الفجوات بين المداخل والأوجه الأخرى للتنمية البشرية. فعلى رة من تضيق الفجوات في التحاق الجنسين بالمدارس، لا تزال اللامساواة بين رة تمثل مشكلة: في البلدان ذات البرلمانات لا تشغل النساء أكثر من خمسة رة من المقاعد (باستثناء العراق بعد الاحتلال). كما تشكل الحقوق السياسية رة اعظم التحديات في عام ١٩٩٩، كانت هناك أنظمة انتخابية متعددة الأحزاب رة بلدان فقط من البلدان السبعة عشر التي تتوفر فيها بيانات حول المشاركة رة والتعددية، مع ذلك، ورغم الركود الاقتصادي، حقق كل من لبنان والسودان رة في العقد التاسع من القرن العشرين نمواً سنوياً يزيد على ٣%؛ وخفضت رة بنسبة سكانها الجياح من ٢٢% إلى ٤%، وحققت مصر أكبر انخفاض في رة الوفيات دون سن الخامسة من ١٠% إلى ٤%. لكن البلدان الأخرى تتخلف رة بالركب-ففي العراق تضاعفت معدلات الوفيات دون سن الخامسة ثلاث

مرات تقريباً في التسعينات (أثناء فترة الحصار منذ عام ١٩٩٠ وحتى الاحتلال ٢٠٠٣) لتبلغ ١٣% ويبدو أن الوضع الحالي بدأ ينمو نحو الزيادة في تدهور التنمية البشرية المستدامة. كما كابدت بلدان عربية أخرى تواجه ظروف أقل تطرفاً؛ ففي اليمن قفزت نسبة الأطفال المصابين بنقص الوزن من ٣٠% في سنة ١٩٩٢ إلى ٤٦% في سنة ١٩٩٧. إذن، فالتنمية المستدامة تتطلب وصول البلدان أولاً إلى عتبات أساسية على جهات عدة؛ الحكم الاقتصادي السليم، الرعاية الصحية والتعليم، البنية التحتية الجوهريّة، فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية. وإذا قصر بلد عن الوصول إلى واحدة أو أكثر من هذه العتبات بسبب ظروف بنيوية فإنه يميل إلى السقوط في إشراك الفقر مما يجعل النمو الاقتصادي المستدام بعيد الاحتمال. ونظراً لأن هذه البلدان تواجه عوائق عالية ولديها موارد محدودة، فإنها لا تستطيع الوصول إلى عتبات النمو من تلقاء نفسها، بل تتطلب مساعدة خارجية.

ولكن التواصل مع العالم يتطلب بيئة مناسبة لخلق أجواء تسهل وتساعد على إدامة التنمية البشرية بكل مستوياتها وارتباطها الأساسي في حقوق الإنسان العربي حيث هناك علاقة جوهرية بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، فحقوق الإنسان تهدف إلى توفير حياة كريمة للإنسان وضمان حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالمقابل فإن التنمية بكل أبعادها تهدف إلى رفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وضمان حق الحياة. لاسيما وأن التنمية المستدامة تنظر إلى الإنسان على أنه وسيلة التنمية المستدامة وغايتها. فالتنمية المتواصلة تهدف إلى القضاء على الفقر، تدعيم كرامة الإنسان، إعطائه الفرص المتساوية عن طريق أسلوب الحكم الجيد والصالح مما يؤدي إلى تدعيم حقوق الإنسان. فحقوق الإنسان والتنمية المستدامة يدعمان بعضهما البعض. لكن الحقوق السياسية تعد أكثر ارتباطاً بالتنمية المستدامة وعلى وجه التحديد النظام الديمقراطي، فهناك علاقة قوية بين الديمقراطية والتنمية. لأن الديمقراطية ترتبط بالحكم الصالح والجيد الذي له تأثير على مجمل عناصر وآليات التنمية المستدامة. ومن جهة أخرى فإن الديمقراطية ترتبط وتعني المشاركة السياسية والمشاركة بشكل عام هي إحدى المتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة، ولا يمكن أن نذهب إلى تحقيق وضمان حقوق الإنسان ونضحي بالنمو الاقتصادي أو التنمية ذاتها. فالحقوق جميعاً مترابطة وتشكل كل واحد لا يمكن تجزئته، وهو مرتبط بحق الحياة أساساً وبالتالي لا بد من توافر عناصر متعددة، كالحرية، والديمقراطية، حقوق الإنسان، لكي نضمن تحقيق تنمية مستدامة في الوطن العربي. لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي إلا إذا تمكنا من تحقيق الحرية السياسية كأحد أبعاد التنمية الرئيسية باعتبارها عملية اجتماعية وثقافية وسياسية وفكرية وليست إنجازات اقتصادية فقط. وانطلاقاً مما تقدم فأنا قد اجتهدنا ووجدنا من الناحية الفكرية والعلمية ينبغي أن

تطرق إلى الديمقراطية وعلاقتها بالحرية وترابطهما بحقوق الإنسان لغرض بحث العلاقة الجدلية بينهما وبين التنمية المستدامة من أجل الوصول إلى السؤال الرئيسي الذي يجب أن نجيب عليه وهو ما العلاقة بين الحرية وحق الحياة والتنمية المستدامة من تحقق التنمية المستدامة في الوطن العربي في ظل الظروف القائمة.

العلاقة بين الديمقراطية والحرية

لقد كثرت الحديث عن الديمقراطية في الوطن العربي، وقد جسدتها نظرياً كل من الفكر العربي، فكل النظم العربية هي ديمقراطية كما وردت في الدستور، ولكن حقيقة الأمر وواقع الحال قد يكون معاكس تماماً الحالة الدستورية والنظرية ولكن نخرج عن الفهم الديمقراطي يبدو أنه أصبح سمة العصر وبالتالي فإن كل النظم العربية قد ارتدت هذا الرداء. إن أصل الحديث عن الديمقراطية ووجودها في المجتمع العربي هو تأسيس الشرعية. وتعني الشرعية الديمقراطية انبثاق السلطة عن ارادة الأمة الوطنية باعتبار ذلك هو القاعدة الشكلية لاتفاق قيم ومعايير السلطة ممارستها مع قيم ومعايير المجتمعات التي تخضع لها، وبهذا المعنى فإن الشرعية الديمقراطية لا تضمنان كي لا تكون السلطة غريبة على المجتمع أو خارجة عنه في أهدافها وممارستها وسبل ممارستها والقيم التي تدافع عنها، ومصدر الاستمرارية والتداول التي للسلطة والحكم وبالتالي مصدر وجود الدولة^(١).

والحديث عن الديمقراطية يندرج في إطار مطلب المشاركة، والمشاركة السياسية تعني التعددية السياسية والفكرية والثقافية التي تشكل الإطار الطبيعي لتكوين الحياة السياسية وتداول السلطة بحرية بين مختلف أطراف النخبة الاجتماعية الواعية. وتعني أيضاً إعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة الفعلية في المجتمع. والمشاركة والشرعية مرتبطتان بمفهوم وآليات حقوق الإنسان، فمن حقوق الإنسان في عموم مستوياتها - السياسية، الاجتماعية، الثقافية الاقتصادية، تعني تعميم الحقوق والحضارة بكل قيمها، فهي تعني المشاركة في السلطة وحرية التعبير وحق العمل والتعليم والثقافة والأمن واحترام كرامة الإنسان. هذا مفهوم أوسع من برنامج الديمقراطية بمعنى التعددية^(٢). أن حقوق الإنسان لا يمكن أن تشكل الأساس في تحقيق التحول الديمقراطي، لأن حصر الموضوع أو حصره بمسألة الحكم وتداول السلطة يعني تزييف الديمقراطية وهزيمة لإرادة الشعب حيث أن النظم السياسية كافة هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة

١- من عيون وآخرون، حقوق الإنسان، الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط ١، ٢٠٠٥ ص ٢٤١.
٢- المصدر نفسه ص ٢٤٥-٢٤٦.

صراعاً سلمياً أو مسلحاً.. والنتيجة دائماً فوز أداة حكم، فرد أو جماعة أو حزب أو طبقة.. وهزيمة الشعب، أي هزيمة الديمقراطية الحقيقية^(٣).

وكما ورد في فكر الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، فإن الكلمة الحرة هي المقدمة الأولى للديمقراطية، إن هذا تعبير عن العلاقة بين الحرية والديمقراطية. وهنا يمكن القول أن شكل الحكومات الواجب اعتمادها كان الهم الذي يشغل الفكر الليبرالي، والذي يضمن ألا يعصف القابضين على السلطة فيه بحرية المحكومين. وكانت الحكومات التمثيلية - النيابية، التي تتطابق فيها مصالح الحكومة والناس عبر آلية نيابية: يخضع النواب فيها للمساءلة من قبل الشعب عبر الانتخابات. في هذه الحالة يمكن أن تكون الحكومة أداة لضمان الحرية بدلاً من آلة للقهر والاستبداد. وهكذا تبلورت المبادئ الديمقراطية كوسيلة حماية حرية الغالبية العظمى من استبداد أي أقلية مسيطرة، سواء كان مصدر قوتها الجاه أو الثروة. فالمبدأ الأساس هنا هو " الشرعية الديمقراطية"، بمعنى أن مصدر السلطة المجتمعية هو إرادة الأغلبية. وإن غاية الحرية السعادة أو الرفاه الإنساني، وعليه فإن السعادة تكون من نصيب الفرد القادر على اختيار مسار مستقل ويتمتع بمجال مجتمعي عام يتيح له ممارسة هذه القدرة من خلال امتلاك قدرات الحكم الناقد والاختيار الحر، ومن ثم، فإن الديمقراطية التي تحمي الحرية هي التربة الخصبة للتقدم الاجتماعي واستهداف السعادة البشرية (الفردية)، - التنمية البشرية المستدامة^(٤).

إذن هناك علاقة بين الحرية - حرية الفكر والنقاش - وبين الإبداع والتقدم الإنساني. فالمحرك الأساسي للتقدم هو تزواج الحرية والتنوع المؤديين إلى الفرادة والابتكار، ضدًا للتهافتية أو الوسطية الرديئة التي تنجم عن مجرد الاتباع. أن الحرص على الحرية لا ينطوي بالضرورة على موقف مناهض للتنظيم المجتمعي الذي هو إحدى أهم وسائل التقدم البشري. لكن من المؤكد أن الحرص على الحرية يعني بالضرورة موقفاً مضاداً لجميع أشكال التنظيم النخبوية والاحتكارية وتلك التي تلجأ إلى الإكراه، وكلها تمنع من حفز التقدم عبر محاولة استكشاف الجديد، ومن ثم فإن التنظيم المجتمعي يكون مفيداً وفعالاً ما دام طوعياً ويقوم في مناخ من الحرية^(٥). فضلاً عن ذلك، فإن الحكم الديمقراطي يمكن أن ينشأ ضمانات مؤسسية لنقادي صدور قرارات معيبة من أغلبية ديمقراطية. وهكذا تبلور موقف نظري يرى أن بعض الترتيبات المؤسسية يمكن إن تعين الأفراد على تسخير قدراتهم من أجل التقدم ونقل

(٣) معمر القذافي - الكتاب الأخضر، ط ١٥ مطابع الشروق، القاهرة ١٩٩١ ص ٦

(٤) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ص ٤٥.

(٥) F.A., Hayek. The Constitution of Liberty, the university of chicgo press.1978p.37.

من الضرر الذي يمكن أن ينجم عن تقييد الحرية بالتنظيم، ويتضمن ذلك فرض
قود على قرارات الأغلبية للحد من التشريع غير المقبول مبدئياً، ومحاكم ومفوضين
من الناس لهم سلطة التعقيب على قراراتها أو حتى تصحيحها .

فالديمقراطية في الجوهر، هي نظام لإدارة التنازع ، يسمح بالتنافس الحر على
الوسائل والأهداف التي يحرص عليها المواطنون و من ثم ، فانه ما دامت جماعة لا تلجأ
للعنف ولا تنتهك حقوق مواطنين آخرين ،فلها حرية السعي لإعلاء مصالحها في
مجمع المدني والمجتمع السياسي ، وهذا هو جوهر الترتيبات المؤسسية
الديمقراطية^(١). وفي فكر التحول الديمقراطي تحتل الانتخابات الحرة والتنافسية
موقعا مركزيا. ويضاف إليها في المجتمعات كبيرة الحجم ترتيبات مؤسسية تكفل
سرع التفضيلات، والتعبير عنها وأخذها في الاعتبار بشكل ملائم في عملية الحكم^(٢).
تضم الضمانات المؤسسية الآتي:

حرية التعبير ،حق التصويت حرية تكوين المنظمات والانضمام إليها، أهلية
جميع المواطنين لشغل الوظائف العامة، حق القادة السياسيين في التنافس على التأييد
والأصوات ، توافر مصادر بديلة للمعلومات، واعتماد مؤسسات صوغ السياسات
عامة على نتائج التصويت في انتخابات حرة ونزيهة. ولكن تبدو هذه الضمانات غير
كافية فلا بد من ضرورة أن يتمكن المجتمع السياسي من صياغة دستور ديمقراطي
حترم الحريات الأساسية بما في ذلك حماية حقوق الأقليات، وضرورة أن تحكم
حكومة المنتخبة ديمقراطيا وفق الدستور تلتزم بالقانون وبمنظومة مركبة من
المؤسسات الأفقية والعمودية التي تضمن المسائلة. وتتطوي مجموعة الشروط أعلاه
في ضرورة قيام مجتمع مدني قوي حيوي وناقد يستطيع مراجعة الدولة وتوليد بدائل
مستجابه.

ولكي يمكن لهذه البدائل أن تصنف وتنسق، وفي النهاية تنفذ، يتعين أن تكون
مختلف المجتمع المدني السياسي، وبخاصة الأحزاب، بالمجتمع المدني حرة تماما.
تطوي الديمقراطية على عيوب، وإذا كانت الديمقراطية يمكن أن تقيّد الحرية،
فالمجتمع لا يمكن أن يعد حراً إلا بتظافر شرطين:

الأول: ألا تكون هناك سلطات مطلقة، بحيث يبقى لجميع البشر الحق في
مخالفة أي سلوك غير إنساني.

(١) Linz and stepan, problems of Democratic Transition and
Gonsolidation, Johns Hopkins university press, Baltimore,
٢٠٠١p.٢١٦.

(٢) R. Dahl, polyarchy, participation and opposition, Yale University
press, New Haven. ١٩٧١ p١٨١.

زب أو

ة هي
ة. وهنا

بيراني،

كانت

ر آلية

الحالة

وهكذا

أي إقليمية

لشرعية

غاية

القادر

درة من

ة التي

بشرية

التقدم

لفراد

الحرص

ي هو

يعني

، تلجأ

ثم فان

ية^(٣).

صدور

بعض

م ونقل

(٣) F.A.
pre

والثاني: أن يكون هناك نطاق مستقر من الحقوق والحريات لا يمكن فيه انتهاك آدمية البشر. إذن، من حيث المبدأ، الديمقراطية أداة وليست غاية في حد ذاتها، وعليه يتعين الحكم عليها بما تفلح في تحقيقه بالغاية التي نشأت لتحقيقها، والتي تتلخص في " الحرية " والأقدام والحيوية الناجمين عنها^(٨).

أن نجاح المجتمع في ضمان الحرية وصيانتها بما في ذلك حمايتها من استبداد الأغلبية، يقتضي وجود مجال عام فسيح ومستقل عن سيطرة الأغلبية تتكون فيه آراء الافراد، ويمكنهم التعبير عنها. ومن هنا تتأكد الصلة العضوية بين الحرية، بالمعنى الشامل والحريات المفتاح للرأي والتعبير والتنظيم، حيث تضمن حرية الرأي أن يكون الإنسان موفقاً تجاه القضايا المجتمعية، بينما تضمن حرية التعبير امكان إفصاح الإنسان عن هذه المواقف بما يؤدي لإذكاء النقاش حول القضايا، وتشكل حرية التنظيم ضماناً انتظام الناس في مؤسسات تتبنى المواقف وتعمل من أجلها في المجال العام للمجتمع. والمؤكد في جميع الأحوال ، أن مزايا الديمقراطية، بل والحرية ذاتها لا تتأكد إلا في الأجل الطويل. تتطوي الديمقراطية بشكلها ومضمونها الليبرالي على عيوب محتملة، ولعل أهم هذه العيوب في منظور الحرية هو أن ترتيبات "ديمقراطية" يمكن ان تتعايش مع انتهاكات جوهرية للحرية بمعناها الشامل. فيمكن أن يتفشى الفقر أياً كان مفهومه في سياق ديمقراطي سياسي ودون انتهاك حقوق الملكية مثلاً^(٩). إلا أن الأخطر، أو ربما الأغرب أن تتعايش الترتيبات الديمقراطية مع انتهاك واسع للحرية بالمعنى الضيق، أي الحريات المدنية والسياسية. ولكن هذا التفارق يقوم في العالم المعاصر، ليس في بلدان نامية حديثة العهد بالحرية والديمقراطية، ولكن حتى في بلدان عريقة في الحرية والديمقراطية كليهما في الغرب المصنع، بل أن البعض يرى ضرورة التفرقة بين الحرية والديمقراطية بحيث أننا إذا ربطنا بينهما فقد نجد فائضاً في الثانية وعجزاً في الأولى، بل أن الديمقراطية يمكن أن تستخدم لتقنين تقييد الحرية^(١٠)، بعبارة أخرى، الحرية تقضي إلى الديمقراطية ولكن العكس ليس بالضرورة صحيحاً.

أن العلاقة بين الحرية والديمقراطية تتناسب طردياً مع تقدم المجتمع المدني والتنظيم المؤسسي المعاصر. لكن في الوطن العربي نرى هناك تفارق بين الحرية والديمقراطية يعود إلى إقامة مؤسسات "ديمقراطية" مع تفريغها من مضمونها الأصلي

^(٨) Hayek. F.A., The Constitntion of Liberty, The University, op- cit p107

^(٩) Amartya, Sen, Development as freedom, Anchor BOOK, N.Y 1999 p16 and p 66.

^(١٠) F. Zakaria, The future of freedom, Norton, N.Y.

ن فيه
ذاتها،
والتي
استبداد
يه آراء
المعنى
ن يكون
صاح
التنظيم
العام
تها لا
على
قراطية
ي الفقر
(٩). الإ
واسع
م في
حتى
بعض
نجد
بن تقييد
ليس
مدني
حرية
الأصلي
Hay
p1
Am
19
F.

الحمي للحرية بمعناها الشامل حتى تنتهي هذه الهياكل تحت هيمنة السلطة التنفيذية،
لي آليات لنسق حكم لا يحمي الحرية. ومن جملة أشكال هذا التفارق، ما يقوم في
بول إلى درجة أو أخرى من قوانين تقنين انتهاك الحقوق والحريات ومجالس "نيابية"
تشر بأمر السلطة التنفيذية بدلاً من ان تراقبها وتساؤلها، ومنظمات غير حكومية تدار
من قبل الحكومة مباشرة أو بشكل غير مباشر، أو تعكس هي نفسها، مساوئ الحكم
تتد، ونقابات عمال تدافع عن مصالح الحكومة أو رجال الأعمال ولا تلقى بالألا
صالح من يفترض أن تمثلهم، ووسائل إعلام تتحول إلى أبواب للدعاية لرموز
السلطة القائمة بدلاً من أن تذكي الحوار الموضوعي وتدعم اكتساب المعرفة وبناء
توعية الإنسانية في عموم المجتمع، والسماح بحرية القول ما دامت لا تقترب الفعل
السياسي. وذلك لا ينفي بالطبع أن مناضلين عرباً في ميادين العمل النيابي والمجتمع
الحمي بالمعنى الواسع قد أثروا مسيرة التحول نحو الحرية والحكم الصالح في الوطن
العربي. ولعل أبرز أشكال هذا التفارق وأخطرها في دول عربية ظاهرة توريث
السلطة في أنظمة جمهورية في الشكل، وتكمن خطورة هذا التوجه في إهدار جوهر
نظم الجمهوري وتحويله إلى "ملك عضوض" (١١). وتبقى الحرية في هذه العلاقة مع
الديمقراطية الإطار الأوسع لنمو الحقوق الأساسية للأفراد وحقوق الانسان.

الحرية وحقوق الإنسان

الحرية خصيصة لصيقة بالكرامة الإنسانية تنشأ بالميلاد ويتساوى فيها البشر
صعباً، ومن ثم فإن الحرية هي الركيزة التي تنهض عليها حقوق الإنسان كافة. وقد
تت منظومة حقوق الإنسان عبر مراحل عدة، وتتنوع مجالاتها حتى أضحت
تسرع الدولية لحقوق الإنسان بمثابة إطار مرجعي للتنمية الإنسانية المستدامة
بمجاراً للحكم على نوعية الحياة في المجتمعات البشرية. وبناء على التلاحم بين
الحرية وحقوق الإنسان فإن منظومة حقوق الإنسان أصبحت تحضى باحترام عالمي
واسع، وهو يتزايد مستمر خاصة مع اطراد ترقى مفهوم حقوق الإنسان ليشمل
طاقات متتالية الاتساع من محددات الرفاه البشري.

لقد أضحت تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مطلباً بشرياً لا يعلو عليه مطلب،
يكتب هذا المطلب مشروعية إضافية، بل إلحاحاً في العالم الثالث حيث حقوق
الإنسان منتهكة إلى حد بعيد، بينما تتوق شعوب هذه المجتمعات المتخلفة إلى حياة
ترقى إنسانياً بجميع المعايير، بل أن احترام حقوق الإنسان أصبح مكوناً رئيسياً
لتحفة بل مرادفاً لها في أحيان. وليس الوطن العربي استثناء من كل ذلك، والكتابات
الحرية المعاصرة خير شاهد على ذبوع تبني مطلب تعزيز حقوق الإنسان وصيانتها.
تعرر تبني هذا المطلب في حد ذاته، اعتماد حقوق الإنسان مدخلاً لتحديد مفهوم

تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤ - مصدر سابق ص ٦١.

عربي للتنمية الإنسانية/ الحرية. وهنا نقصد بحقوق الإنسان مجموعة الحقوق التي تضمنتها المواثيق الدولية والمكفولة للإنسان لمجرد كونه إنساناً، بصرف النظر عن جنسه ودينه ولونه وعرقه وفكره وعقيدته. وتتجلى أهمية النظام المعياري لحقوق الإنسان في أنه يكفل الإنسان مجموعة من الحقوق التي لا يجوز التنازل عنها والتي ترتفع وتسمو على التشريع والممارسات الوطنية بحيث تشكل معايير عليا ذات طابع إلزامي قانوني للحكم على هذه التشريعات والممارسات. ويرتد النظام القانوني الدولي المعاصر لحقوق الإنسان إلى تاريخ قريب، هو تاريخ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨^(١٢). وقد جرى فقه حقوق الإنسان على تقسيم هذه الحقوق إلى مجموعة من الطوائف، وتأتي في مقدمتها الحقوق المدنية والسياسية كحرية الرأي والتعبير والحرية الدينية وحرية الاجتماع وحق تشكيل الأحزاب السياسية والمشاركة في إدارة شؤون البلاد وحق تقرير المصير، وتليها بعد ذلك الحقوق القضائية والقانونية مثل مبدأ المساواة أمام القانون والحق في محاكمة علنية منصفة وحق الدفاع وقرينة البراءة وحظر القضاء الاستثنائي غير المحايد وبدء استقلال السلطة القضائية والحق في سلامة الجسم ضد التعذيب والعقوبات الحاطة بالكرامة. ثم تأتي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل الحق في العمل والتعليم والرعاية الصحية والحق في السكن المناسب وحق التنظيم النقابي. وهناك ما يعرف بالجيل الجديد من الحقوق الجماعية مثل الحق في التنمية والحق في البيئة النظيفة، وحقوق الطفل والمرأة وحقوق الأقليات^(١٣).

ويعضد من مشروعية اعتماد مدخل حقوق الإنسان لتحديد مفهوم عربي للتنمية الإنسانية المستدامة، ان الوطن العربي يواجه إشكالية تتمثل في تردي أوضاع حقوق الإنسان وتوقع تفاقم هذا التردي طالما استمرت الأوضاع الراهنة من ناحية، وفي ضعف جهد تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الوطن العربي من ناحية أخرى. إذن تشكل حقوق الإنسان، والحرية في صميمها وحدة غير قابلة للتجزئة نظراً لتداخلها وتكاملها، وهي تستكمل تبعاً، كذلك يصعب تبويبها أو وضع تصنيف نهائي لها. والتصنيف الأكثر شيوعاً هو التصنيف المعتاد الذي يميز بين الحريات الفردية والحريات الجماعية وبين الحريات الخاصة والحريات العامة، ويدخل في عداد الحريات الفردية - حرية الفكر والمعتقد وغيرها. ويدخل في عداد الحريات الفردية والجماعية حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وحرية تشكيل الجمعيات والأحزاب والمشاركة في صياغة الفضاء العام على تشعباته، ولا تجد الحرية حدوداً

(١٢) المصدر نفسه ص ٦٧.

(١٣) حقوق الإنسان والتنمية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تحرير محسن عوض، ط ٣، ٢٠٠٣، ص ١٠٩-١١١.

إلا في إطار الانتظام العام الذي يسهم جميع المواطنين في صياغته، وهذا تصنيف أيضاً خضع للنقد لأنه يجزئ الحرية فيما لا تقبل طبيعة الحرية التجزئة، إذ لا يقيد أي جزء منها يعطل ديناميتها وامكانية تعزيزها، كما أن عدم تأمين الحد الأدنى من الحقوق الأساسية، كالحق في الحياة وفي الأمان الشخصي يحيل الحرية إلى مستوى النظري^(١٤). إذن هناك تدني مستمر بمستوى التمتع بالحرية في جميع أنحاء العربية وإن كان بدرجات متفاوتة، وهذا يعود إلى وجود خلل بنيوي متعدد الجوانب يقيد الحرية والبناء الديمقراطي وبالتالي يشكل عقبة أمام تطور آليات حقوق الإنسان، فمثلاً هناك قيود بنيوية على الحرية بسبب الخلل في بنية الدولة الوطنية التي تشكلت تحت وطأة أحداث تاريخية لم تكن إرادة الإنسان العربي بالغة الأثر فيها وبالتالي فالمواطنون ليسوا مصدر سيادتها، فمنذ انهيار الدولة العثمانية والاستعمار الأجنبي وبعد الحرب العالمية الأولى واتفاقية سايكس - بيكو التي قسمت المشرق العربي بشكل خاص، فقد قسمت المنظمة العربية إلى دول دون أن تأخذ بالاعتبار مصالح الشعب وعلاقته بالأرض، أي أن الدولة نشأت في إطار المصالح الدولية الأمنية وبالتالي لم تراعى إرادة المواطنين في رسم صورة الأنظمة السياسية فكانت أغلب النظم تنقصر إلى الشرعية وهكذا تدنت فاعلية مبدأ الشرعية الدستورية مع ما يخضع به من ضرورة احترام الجميع لوثيقة الدستور وأحكامها^(١٥).

إن الخلل البنيوي الذي شاب العلاقة بين المواطن والدولة التي ينتمي إليها قد زاد نتيجة ضعف مشاركة المواطن في الحكم، بسبب ضعف آليات الاقتراع من جهة، وهامشية المجالس التشريعية وتبعية السلطة التنفيذية التي تختزل بشخص رئيس السلطة من جهة أخرى، لذلك فإن القانون الذي لا يمثل سيادة الأمة وسلطانها، لم يكن أداة فعالة كمرجعية ناظمة للعلاقات بين الناس وبينهم وبين السلطة، ولم يكن أداة لصيانة الحرية. كما أن السلطة قادرة على التلاعب بالقوانين وفق مصالحها. لذلك لم تنشأ دولة القانون التي من شأنها أن تشكل ضماناً لحقوق الإنسان وحرية، وبعبارة أخرى لم تنشأ دولة الحق. أيضاً هناك قيود سياسية على مرجعية منظومة حقوق الإنسان؛ يعتبر تبني شرعية حقوق الإنسان وتفعيل مبادئها في إطار الدول الوطنية ومن قبلها، المعيار الأساسي لتقدير مدى احترام الدول لحرية الإنسان ولحقوقه بعدها الأدنى. وتشكل الحقوق المدنية والسياسية لبنتها الأولى في ما تؤمنه

التي
عن
حقوق
والتي
تطابع
الدولي
لحقوق
حقوق
الحقوق
تشكيل
بها بعد
ناكمة
وهدأ
ناطسه
لتعلم
رف
يفة،

للتمية
حقوق
وفي
، إذن
داخلها
لها.
ديرة
عداد
ديرة
بات
حدوداً

^(١٤) برهان غليون، حقوق الإنسان في الفكر العربي المعاصر، في كتاب حقوق الإنسان في الفكر العربي، دراسات في النصوص، تحرير سلمى الجيوسي، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ٢٠٠٢.

^(١٥) د. حسنين توفيق إبراهيم - النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص ٥٤-٥٥.

من ظروف لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، أي الحكم الصالح بوجهيه السياسي والاجتماعي^(١٦). في أغلب دول الوطن العربي تصطدم منظومة حقوق الإنسان بأنظمة غير ديمقراطية تحول دون تبني مبادئها وناقصة السيادة أو فاقدة السيادة بسبب الاحتلال كفلسطين والعراق. كما إن نسق الحكم القائم على الصعيد الدولي لا يعزز فرص منظومة حقوق الإنسان في تحقيق مراميها النبيلة. فنظام الامتيازات الدولي الممنوح لقلّة من الدول يجيز لها التسلط على إرادة الأكثرية حتى ولو كانت أكثرية مطلقة، ويعطيها القدرة على تعطيل قرارات عادلة لمجرد أنها تتعرض مع مصالحها مما أضعف العديد من المبادئ التي قامت عليها الشرعية الدولية كل ذلك أضعف الأمل بتمتع الناس بالحرية والعدل، ولكن تبقى منظومة حقوق الإنسان منطلقاً ومرجعية، وهي تمثل بارقة الأمل على الرغم من المناخ الخانق الذي يحد من فعاليتها. فضلاً عن إلى القيود أعلاه، فإن الحرية وحقوق الإنسان يؤثر فيهما بشكل مباشر ما يسمى "بأزمة المواطن" فالمواطن العربي مستهدف من سلطتين في آن واحد - سلطة الأنظمة غير الديمقراطية وغير المبالية بشعوبها، وسلطة التقليد والقبلية المتسترة بالدين أحياناً. وقد أدى تضافر السلطتين على الحد من الحريات والحقوق الأساسية إلى أضعاف مناعة المواطن الصالح وقدرته على النهوض. أن التحديات التي تواجه المواطن العربي يصعب رفعها في ظل المعوقات الذاتية التي تحد من انطلاقة الفرد، والمعوقات الوطنية التي تبعد المؤسسات عن غاياتها أو تشلها، وبسبب غياب المظلة الإقليمية وتضاعف هذه المعوقات في ظل الاحتلال الأجنبي، وبسبب الأخير تبرز لنا معوقات أمام الحرية والديمقراطية وبالتالي حقوق الإنسان وهي حرية الوطن، فالبلدان المحتلة الآن تبحث عن التحرر من سطوة الأجنبي وهي حالة تنفرد بها المنطقة العربية من دون دول العالم أجمع. فالدول التي تحت الاحتلال تعاني من تعسف وانتهاكات جسيمة للحريات العامة وحقوق الإنسان، مثلاً الاحتلال الاستيطاني لفلسطين وما نتج عنه من مآسي الاحتلال الأمريكي للعراق عسكرياً وسياسياً وما ترتب عليه من أزمة وطن وبالتالي غياب حرية الوطن^(١٧)، هذه كلها قيود على الحرية وبالتالي ستقيد أي مشروع ديمقراطي بحكم العلاقة بين الحرية والديمقراطية وهذه ترمي بظلالها على منظومة حقوق الإنسان والمجتمع المدني في البلدان العربية بشكل خاص.

(١٦) المصدر نفسه ص ٥٨-٥٩.

(١٧) برهان غليون، العرب وتحولات العالم، من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء، ٢٠٠٣.

علاقة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة

تعد التنمية حقاً من حقوق الإنسان وفقاً للشرعية الدولية وبشكل خاص إعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٨٦ " إعلان الحق في التنمية"، وهذا الحق جزء مكمل وأساسي للصعيد الاجتماعي. إن إعلان الحق في التنمية لم يصف جديد بشأن حقوق الإنسان التي ورد ذكرها في الإعلان العالمي (١٩٤٨)، وإنما الجديد في الإعلان هو ربط هذه الحقوق بعملية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واعتبار التنمية حقاً " من حقوق الإنسان وليست مجرد مطلب يطالب به الأفراد قد لا تلجأ الحكومات لهم. إن الحق في التنمية رتب مسؤولية مزدوجة على الدول، الدول النامية ملزمة أمام شعوبها للقيام بالتنمية بأبعادها المتعددة، والدول المتقدمة ملزمة بمسؤولية عن مساعدة الدول النامية التي تفتقر إلى الموارد المالية والفنية لتحقيق إنجاز التنمية الاقتصادية^(١٨). وعلى الرغم من هذا الإعلان لم يحض بموافقة جميع دول العالم إلا أنه ليس الوحيد في هذه الميزة، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لم يحضيا بالإجماع الدولي، بل إن عدم الإجماع الدولي على قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان هي نتيجة السائدة وبالتالي فإن إعلان " الحق في التنمية " ليس استثناء عن ذلك. فمن أجل تعريف حقوق الإنسان الذي يؤكد على أنها تشمل الحقوق المدنية والسياسية والتي تتضمن الحق في الحياة وفي الحرية والأمان، وحق الفرد في عدم التمييز ضده سواء من ناحية العرق أو اللون أو النوع أو اللغة أو الدين وحقه في التمتع بإجراءات قانونية عادلة عند محاكمته^(١٩). لكن هذه الاتجاهات بدأت تتغير حيث يرى البعض أنها تتضمن مفهوماً ضيقاً لحقوق الإنسان، وبناء عليه أضيفت إلى هذه الحقوق المدنية والسياسية حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية، ومن هذه الحقوق - حق الفرد في التمتع بمستوى معيشة لائق - حق التعليم - حق العمل، إذن حقوق الإنسان من هذه المطلقات تعتبر ضرورية للتنمية رغم الفارق بين وجود الحق وممارسته^(٢٠). إن الإيضاح السالف الذكر يقود إلى التساؤل عن معنى التنمية المقصودة بهذا الحق، فقد أكد الإعلان .. إعلان الحق في التنمية - أن المقصود بالتنمية هي عملية تحول متعددة الأبعاد لا تقتصر على جانب واحد دون آخر، فهي تقترن بتحويلات عميقة

بوجهها
حقوق
وفاقد
الصعيد
فإنظمة
ة حتى
يد أنها
نوعية
ة حقوق
نق الذي
نر فيهما
ن في أن
والقلبية
حقوق
صديقات
د من
وبسبب
بسبب
ي حرية
تتفرد
اني من
تيطاني
أ وما
على
اطيئة
العربية

حقوق الإنسان والتنمية، مصدر سابق، ص ٢١٨-٢٢٠.

(١٩) WDP, ١٩٩٨a.

(٢٠) M anique, ١٩٩٢ O' (اومانيك)

اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية^(٢١). وعلى الرغم من تعدد تعريفات التنمية وربطها بالنمو الاقتصادي وحجم المشاركة السياسية والاجتماعية، إلا أنه الاتجاه الغالب هو أن المقصود بها التنمية البشرية، أي تنمية البشر أنفسهم باعتبار أنهم يقدرون عملية التنمية وهم الذين يتمتعون بثمارها فهم غاية التنمية وهم وسيلتها في الوقت نفسه. وبذلك نضع هذا المفهوم الإنساني في نفس مكانة المال أو الموارد الطبيعية في قلب عملية التنمية، التي ينبغي أن تستهدف توسيع نطاق هذه الاختيارات، فالتنمية البشرية بهذا المعنى تتصرف إلى توسيع اختيارات البشر بالنسبة لنوع العمل الذي يقومون به، ولنمط الاستهلاك الذي يودون اتباعه، وكذلك لطبيعة النظام السياسي الذي يعيشون في ظلّه والسياسات الاقتصادية التي تؤثر على إمكان تمتعهم بظروف الحياة الكريمة، ولهذا السبب يرتبط مفهوم التنمية البشرية، والذي أصبح يوصف بالتنمية البشرية المستدامة، بالحرية السياسية فلا مكان للتنمية بشرية تبقى المواطنين بلا حقوق في اختيار حكوماتهم، أو في تنظيم أنفسهم جماعات على النحو الذي يكفل لهم التعبير عن اهتماماتهم المتعددة أو في ممارسة حريات الفكر والضمير والاعتقاد والتعبير. والتنمية المستدامة أو المتواصلة Sustainable development كما جاءت في تعريف لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، على أنها تلك التنمية التي تقابل الاحتياجات الأساسية للجيل الحالي دون ان يكون ذلك على حساب التضحية بقدرات الأجيال المستقبلية في مقابلة احتياجاتهم. والتنمية عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد والتي يمكن عن طريقها تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية^(٢٢). وينير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التنمية المستدامة أو المتواصلة على أنها تهدف إلى القضاء على الفقر وتدعيم كرامة وكبرياء الإنسان، وأعمال حقوقه وتوفير فرص متساوية أمام كل الأفراد عن طريق الحكم الجيد والذي عن طريقة يمكن تحقيق كل حقوق الإنسان بما فيها السياسية^(٢٣). إذن، هناك علاقة واضحة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، فحقوق الإنسان في مجملها تهدف إلى توفير حياة كريمة للإنسان من حيث حقّه في التعبير عن رأيه دون قلق وحقه في ان يعمل وأن يتعلم وينتمتع برعاية صحية وهكذا تتداخل الأهداف التنموية مع حقوق الإنسان المعلنة. وتربط الأمم المتحدة (UNDP) بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة بأنها تنظر إلى الإنسان على أنه وسيلة التنمية المستدامة المتواصلة وغايتها.

(٢١) د. ميسون بريمو - التنمية المستدامة وتحديات البيئة - مكتبة امواج حلب ٢٠٠٢، ص ١٠.

(٢٢) UNDP, 1998a; Annex 3.

(٢٣) UNDP, 1998a.

لتنمية
الاتجاه
انهم
ما في
سوار
نيارات،
ع المل
لسياسي
سروف
صف
واطنين
ي يكفل
الاعتقاد
اجاءت
تقابل
سدرات
سادية
وكمل
ويشير
نف إلى
فرص
ق كل
إنسان
للإنسان
ينتمتع
تربط
إلى

ص ١٠-

UN^(١١)

UN^(١٢)

فالتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على الفقر وحماية حقوق الفرد وإعطائه فرص متساوية من خلال الحكم الجيد مما يؤدي إلى تدعيم وتحقيق حقوق الإنسان كلها. فحقوق الإنسان والتنمية المستدامة يدعمان بعضهما بعضاً. فالتنمية لن تستمر إذا كانت التشريعات والقوانين لا تساوي بين الأفراد في المجتمع الواحد، أو لا تتوفر حرية الرأي والتعبير أو حيث يعيش عدد كبير من السكان في فقر مدقع ومن ناحية أخرى تدعم حقوق الإنسان وتقوي إذا ما نجحت جهود التنمية في خفض الفقر وتحقيق مساواة اقتصادية والاجتماعية بين الأفراد وزيادة وعي الأفراد بحقوقهم ومطالبهم. ويرى البعض في نظرتهم إلى العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية أنها تقتصر على الحقوق السياسية وعلى وجه التحديد على الديمقراطية. ويذهب هؤلاء إلى أن هناك علاقة قوية بين الديمقراطية والتنمية، لأن الديمقراطية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع الحكم الصالح أو الجيد الذي له تأثير على كل محاور ومجهدات التنمية، وأن الديمقراطية تعني مشاركة الناس في اتخاذ القرار، والمشاركة هي إحدى المتطلبات الأساسية للتنمية الناجحة. وبهذا الفهم للتنمية على إنها مرادف للتنمية الشرية فإنه لا يصبح هناك تناقض بين التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان، ولكن لا بد من القول ان التنمية الاقتصادية يمكن ان تقوم في ظل أوضاع تنتهك فيها حقوق الإنسان سواء كانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، هذا ما حصل في أوروبا أبان الثورة الصناعية، وكذلك الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أن التنمية لا يمكن ان تستمر إلا إذا جرى احترام حقوق الإنسان خصوصاً الحقوق السياسية والحق في مساءلة الحكام وتغيير الحكومات، ولذلك فإن التنمية المستدامة عملية متواصلة مركبة لا يمكن تجزئتها لضمان احترام حقوق الإنسان بكل أنواعها انطلاقاً من سوية التنمية على اعتبار أن الأخيرة جوهر التنمية المتواصلة أو المستدامة والتي تحقق عبر تحقيق مجموعة من الشروط^(١٤)؛

- تحقيق العدالة والتوازن بين الأجيال المختلفة.
- تحقيق الاحتياجات الضرورية لتحقيق الطموحات والاحتياجات الإنسانية.
- تحقيق المشاركة السياسية الفعالة المقرونة بالحرية.
- تحقيق متطلبات بناء منظومة حقوق الإنسان ككل لا تقبل التجزئة
- تخفيض التلوث ومحاولة القضاء عليه عن طريق الوعي.
- تتي كل سياسة تحقق عدم استنفاد الموارد الطبيعية والعناصر الأساسية للشروة البيئية.

- تخفيض استهلاك الطاقة وترشيد استخدامها للوصول إلى الطاقة البديلة.
- بناء مؤسسات ديمقراطية تحقق التوازن بين حقوق الأفراد وواجباتهم.

ميسون بريمو - مصدر سابق ص ٢٨.

إن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة يعزز بعضها البعض. وتقوم الديمقراطية على إرادة الشعب المعبر عنها بحرية في تقرير نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومشاركته الكاملة في جميع جوانب الحياة. إذا ينبغي ان يكون تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على المستويين الوطني والدولي مقصداً يسعى الجميع من أجله. إن ذلك يؤدي إلى تقوية وتعزيز الديمقراطية والتنمية المستدامة وبالتالي تحقيق الاحترام لحقوق الإنسان والحريات العامة في العالم اجمع. إذن التنمية المستدامة بأهدافها تمثل تطبيقاً عملياً لمبادئ حقوق الإنسان، وانهما متناغمان في مكون واحد. فالحديث عن العلاقة السببية بين التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، يعمل فعلياً على فصلهما، فضلاً عن ان القياس الذي اعتمده البعض، لم يتضمن أي متغير من متغيرات التنمية المستدامة أو أي عامل من عواملها، ومن البديهي أن قدر الحريات الذي يمكن ان يحرزه أي مجتمع من المجتمعات قائم على أساس الإسراع بوتيرة التنمية والمضي بها قدماً ترسيخاً لما هو قائم من حريات، والتمتع بحريات جديدة يفرزها مسار التطور والتقدم الاجتماعي. أن مصادرة الحريات الأساسية وتعطيل العمل بحقوق الإنسان لا يمكن ان يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، بل يعطلان مسيرتها ويجمدان تطورها، إذن الحرية والمسؤولية هما الضمان لتحقيق تنمية مستدامة ومن ثم حقوق إنسان، لذا فان كفالة الحقوق والحريات هما الضمان الأساسي للاستقرار.

إن النمو الاقتصادي يمكن أن يتم في ظل ظروف مفيدة للحريات وبيئة غير مواتية لحقوق الإنسان، إلا أن التنمية المستدامة (بمعنى النهوض الشامل بالمجتمع) لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا بمقدار مشاركة الإنسان في صنعها ورسم سياستها والتمتع بثمارها وتوفير نطاق واسع من الحريات وضمن تنفيذ مبادئ حقوق الإنسان. فالتنمية في حد ذاتها هي تنفيذ لهذه المبادئ إذ تقتضي التنمية ضمان الحقوق، التعيد، الصحة، العمل، المساواة، توفير الغذاء، المأوى، وهنا لا يوجد خلاف في أدبيات التنمية الحديثة، حول إن هذه الأهداف هي في مقدمة أساسيات تحقيق التنمية المستدامة وهي ذات مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إذن التنمية المستدامة وحقوق الإنسان أمر واحد. تعتبر قضية حقوق الإنسان وثيقة الصلة بالحرية والتعددية السياسية والديمقراطية، حيث أن مدى توفير ضمانات حقوق الإنسان والتزامها يشكل مؤشراً على درجة التطور الديمقراطي. وقد تزايد الاهتمام بقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي خلال العقد الأول من القرن الحالي، ولاسيما في ظل تصاعد الاهتمام بمسألة حقوق الإنسان على المستوى الدولي من ناحية، وتزايد وانتشار المنظمات غير الحكومية ومراكز الدراسات المعنية بحقوق الإنسان على مستوى الوطن العربي من

زائبة في الحقوق وتدريسها في بعض الجامعات العربية^(٢٥). إضافة إلى تقنين حقوق الإنسان في الدساتير العربية وتقييم حالة تلك

جميع أساسية ي إلى الإنسان عملياً السببية ، القياس ، ي عامل مع من ما هو عي. أن تحقيق لية هما نريات غير تتمتع) لا باستها لإنسان، التعليم، دبيات مستدامه حقوق لسياسية وشسراً سوطن مسألة غير من

ونتيجة لذلك فقد ازداد عدد الدراسات المختصة بالبحث في دراسة وتقييم عوقات تطور حقوق الإنسان في الوطن العربي، وبشكل خاص المعوقات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لاسيما تلك التبريرات التي تطرحها النظم السياسية العربية لأغراض تقييد حقوق الإنسان، وقد أخذت بعض الذرائع الأولية في الطرح الحكومي مثل مسألة عدم النضج السياسي والوعي الديمقراطي، الأمن الوطني بطلبات القضية المركزية وتحرير الأرض العربية وكذلك ذريعة أولوية التنمية الاقتصادية والاجتماعية^(٢٦). لكن الفكرة الأساسية التي ارتبطت بالديمقراطية، فإن ترسيخ هذا المفهوم استناداً إلى الأطر الدستورية والقانونية متضمناً تحديداً واضحاً للحقوق والواجبات، واستناداً إلى إطار سياسي واقتصادي واجتماعي يحقق التوازن بين مختلف مقتات المجتمع، يبقى مشكلاً أحد العناصر الحاكمة لمستقبل التطور السياسي والديمقراطي في الوطن العربي وبالتالي تطور آليات حقوق الإنسان والحقوق الأخرى تحقق بالتنمية المستدامة وحق الحياة^(٢٧). وقد يعتقد البعض في هذا المسار، إن الديمقراطية يمكن أن تكون شعاراً مفيداً للتخفيف من احتكار السلطة الراهنة لكنها لا يمكن أن تحضي في الوطن العربي بالتطبيق الحقيقي نظراً إلى غياب الإرادة أو الوعي الديمقراطي. ويرى آخرون أن الديمقراطية يمكن أن تؤلف في الوقت الراهن بديلة للتغطية على الأزمة الاقتصادية والتقصير الحكومي وإخفاق التطور والنمو السياسي^(٢٨). إذن حركة الديمقراطية وحقوق الإنسان تعيش واقعاً جديداً في الوطن العربي يتميز بسمتين:

أولى: فقدان العمق الشعبي، مما يجعلهما ينحصران في الأوساط المثقفة والسياسية من جهة، ويدفع قوى الاحتجاج الشعبي المتزايدة نحو الانخراط في المشاريع السياسية الحزبية والتمردية والعنيفة.

ثانية: السطحية والهشاشة النظرية والسياسية معاً، الأمر الذي يعطيها طابع الشعار المستخدم للاستهلاك والغش المتبادل أكثر مما يحولها إلى قيمة إنسانية كبرى تلهم سلوكاً فردياً وجماعياً ويحتكم إليها وبها. ومن هنا نلاحظ عدم الحماسة الشعبية وشسراً سوطن مسألة غير من

^(٢٥) حسين توفيق ، مصدر سابق ص ١٢١ ، وكذلك انظر : سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق، مركز ابن خلدون للدراسات، ط٢ القاهرة ١٩٩٤.

^(٢٦) مصطفى الفيلالي، نضرة تحليلية في حقوق الانسان، المستقبل العربي، السنة (٢٠)، العدد (٢١٣)، أيلول ١٩٩٧.

^(٢٧) خالد الحروب، مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي، المستقبل العربي السنة (٢٣) ، العدد (٢٦٤) شباط ٢٠٠١.

^(٢٨) برهان غليون وآخرون - مصدر سابق - ص ٢٥٥.

بالديمقراطية وحقوق الإنسان وبالتالي ضعف المشاركة السياسية والإخفاق في بناء مستلزمات قيم وقواعد الحرية بمعناها الواسع وهذا انعكس بدوره على حق التنمية، ثم التنمية البشرية المستدامة. إذن الضرورة تستدعي العمل لتطور حركة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، وهما في الواقع حركة واحدة، مواجهة المشاكل الرئيسية التي يعاني منها المجتمع العربي^(٢٩).

الخاتمة

تشكل حقوق الإنسان والحرية في صميمها، وحدة غير قابلة للتجزئة نظرا لتداخلها وتكاملها وهي تستكمل تباعا . ولذلك يصعب تصنيفها ، والتصنيف الأكثر شيوعا هو التصنيف المعتاد الذي يميز بين الحريات الفردية والحريات الجماعية ، وبين الحريات الخاصة والحريات العامة . ويدخل في عداد الحريات الفردية حرية الفكر والمعتقد، وحرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وحرية تشكيل الجمعيات والأحزاب والمشاركة في صياغة الفضاء العام. ولكن الحرية في الوطن العربي تعاني من مجموعة من القيود: (٣٠) أولها القيود البنيوية، وترتبط فيه بنية الدولة الوطنية والخلل الذي شابها منذ الاستقلال إلى الآن كونها نشأت في إطار الوضع الاستعماري والتابع وخضعت لأحداث تاريخية بالغة الأثر منذ انهيار الدولة العثمانية ومرحلة الاستعمار إلى حركة التحرر الوطني والقومي . وثانيها قيود سياسية على مرجعية منظومة حقوق الإنسان ، حيث يعتبر تبني شرعية حقوق الإنسان وتفعيل مبادئها في إطار الدولة الوطنية ، المعيار الأساسي لتقدير مدى احترام الدولة لحرية الإنسان ولحقوقه ، وتشكل الحقوق المدنية والسياسية لبنتها الأولى في ما تؤمنه من ظروف لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية أي إقامة الحكم الصالح بوجهيه السياسي والاجتماعي . إلا إن هذه الحقوق تصطدم بعقبات وقيود سياسية ، مثل الأنظمة غير الديمقراطية والدول العربية ناقصة السيادة ، وسلطات سياسية قمعية. وعلى العموم فإن المواطن العربي يعيش في أزمة وهذه الأزمة مرتبطة بحرية الوطن ، فلسطين والعراق يرسخان تحت الاحتلال والدول العربية الأخرى تعاني من جور السلطان وتداخل المصالح الدولية والإقليمية التي تعيق تطور مفهوم الحرية وبالتالي تهتمش الديمقراطية بكل أشكالها وهذا ينسحب على التنمية المستدامة في الوطن العربي . فالحريات العامة في الوطن العربي تعاني من التقييد مثل حرية الفكر، المعتقد، الأحزاب ، حرية التنظيم، مؤسسات المجتمع المدني ، حرية تكوين الجمعيات والنقابات ، والمشاركة ، أي إن الإنسان العربي

(٢٩) المصدر نفسه ص ٢٥٨.

(٣٠) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ undp ص ١٨-١٩.

وبالتالي يضحى فاقدًا للحرية تحت طائلة التسلط القسري^(٣٣). أما البيئة العالمية والإقليمية فانهما يلعبان دورًا مؤثرًا في إشكالية الحرية في البلدان العربية، فهناك ترابط بين العولمة والحرية وطبيعة النظام الدولي القائم ودور الدولة الوطنية حيث تقلص لصالح عولمته الوظيفة الدولية وبالتالي تهميش دور الدولة القومية والوطنية بسبب الضغوط الخارجية الناجمة عن التوازنات الدولية وتوزيع القوى، وما يرتبط بذلك من مفهوم الحرب على الإرهاب وتأثير ذلك على الحرية والبناء التنموي الإنساني في الدول العربية. إذن الوطن العربي والدولة العربية تعيش أزمة سياسية - اجتماعية - اقتصادية - أمنية مركبة تعكس بضلالها على مجمل التطور والتقدم في كل المستويات وبالتالي تأثير ذلك على روح التنمية المستدامة والبناء الديمقراطي وضمان حرية المواطن العربي لكي يعيش حياته كما ينبغي له إن يعيش أسوة بالعالم^(٣٤). لكن مسيرة التحديث في الوطن العربي قد أسفرت عن إنجازات ملحوظة في مجالات عدة التعليم، الصحة، إقامة البنى الأساسية للتعليم ولكن الدولة لم تف بطموحات الشعب في النماء والأمن والتحرر بمعايير القرن الحادي والعشرين، مع الفارق بين بلد عربي وآخر في مستوى الأداء والتقدم. ففي منظور التنمية المستدامة لا يتمتع السواد الأعظم من العرب بالحالات الراقية من تطور البشرية وبشكل خاص على معياري المعرفة والحرية. ويتبدى القصور التنموي البشري الإنساني في الوطن العربي أساسًا في ضعف اكتساب قدرات البشرية، كالمعرفة الراقية وضعف التوظيف في النشاط البشري في الاقتصاد والسياسة والاجتماع، وتلك هي محور التنمية الإنسانية كعملية تغيير مجتمعي^(٣٥). واليوم نرى إن الدول العربية تعيش حالة ترقب ومخاض بين نظامين تاريخيين: الأول يعاني أزمة حادة بينما الثاني لم يولد بعد. ويسود نتيجة لذلك ترقب رهيب بين العرب يفتح على بدائل مستقبلية شتى، بعضها كارثي وبعضها الآخر واعد (تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤). فالدول العربية اليوم تمر بعجز تنموي يلزمه قسر وقهر في الداخل ونقهر الإرادة العربية الموحدة على الصعيد الدولي وبالتالي حماية الحقوق العربية. فنتيجة لاختلال توزيع القوة، السيادة والثروة - يقاسي معظم أبناء الأمة العربية مظالم كبيرة قد تتحول، نتيجة للتضييق على الحرية، إلى غضب وياس قد يلجئان بعضهم لإشكال من الاحتجاج العنيف. وقد تلجأ الحكومات العربية إلى زيادة الإنفاق على الأمن والقوة، مما يعطل عملية التنمية

(٣٣) ماهر هناندة، مفهوم الحرية في الفكر الفلسفي العربي المعاصر، المستقبل العربي، بيروت ،

أكتوبر ٢٠٠٢.

(٣٤) محمد جابر الأنصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت ١٩٩٤.

(٣٥) UNICEF 2000 تقرير عن الخدمات الاجتماعية الأساسية.

المستدامة في المجتمع العربي. وان هذه الأوضاع قد تقضي إلى تداول قادم للسلطة مساراً قسرياً ومسلحاً وبالتالي خسارة إنسانية. لذا فان المستقبل يؤشر مزيداً من الخفاق على ساحات التنمية الإنسانية المستدامة في الدول العربية. وان السبل الواجب عاها لتتلافى المأزق العربي هو الإصلاح في عموم المجتمع العربي على مستوى السلطة وخارجها بالطرق الديمقراطية بهدف تعزيز الحريات والحقوق تمهيداً لتحقيق قول سلمي للسلطة، فضلاً عن ذلك، فلا بد من إعادة توزيع القوة في المجتمع العربي لتحقيق العدالة النسبية والعمل على إقامة نظام حكم صالح يشكل أساساً متيناً لنهضة عربية ولمشروع قومي حضاري أي مشروع الأزدهار "الإنساني العربي". وقد لا تحقق مشروع الأزدهار العربي إلا إذا أجرينا تعديل أو تغيير في البنية السياسية المجتمعية في الوطن العربي، وان إجراء تغيير على البنية السياسية يعني إعادة صلاح المؤسسات السياسية الديمقراطية، حيث يثير التفارق القائم بين الحرية والديمقراطية في البلدان العربية (كما أشرنا إلى ذلك سابقاً) التساؤل عن الوسائل التي تؤدي اتباعها إلى ضمان عدم تفريغ آليات الديمقراطية من مضمونها. ان ذلك يعني تخضع قيادات الحكم للاختيار الشعبي المباشر، والتأكيد على تأسيس الحكم الصالح على اصغر المستويات المحلية، تعميقاً لممارسة الحكم الصالح في عموم الوطن العربي، وباعتباره ساحة إعداد لقيادات الحكم مركزياً كما هو حاصل في النموذج العربي - المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية - في الجماهيرية الليبية العظمى. ولذلك نطلب إصلاح جذري في بنية الحكم، ولا سيما مسألة تركيز السلطة واحتكارها من قبل الرئيس أو الجهاز التنفيذي وتهميش مؤسسات الدولة السياسية والإدارية وبالتالي عرقلة دور المجتمع العربي، وتعطيل الحرية وبالتالي عرقلة التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ان العبء الكبير والأساسي لإجراء هذا التحول يقع على عاتق النخب في المجتمع العربي وبشكل خاص النخب المناصرة للحرية والحكم الديمقراطي داخل السلطة الحاكمة وخارجها، وملتزمة بقضية النهضة العربية على مستوى القطر الواحد. بهذا الاتجاه لا يمكن إغفال المسؤولية التاريخية التي تقع على الدولة وقوى المجتمع ثقة ومؤسسات المجتمع المدني ومن ثم إصلاح نظام التمثيل النيابي وهذا يتحقق عبر صاواة في المواطنة واعتماد مبدأ الديمقراطية التوافقية كأساس لتشكيل الحكومة مع ضمان تطور أساليب الرقابة الشعبية والقانونية على أعمال الحكومة والنواب^(٣٦). ان هذه الموجبات تهيأ أرضية مناسبة لتطور قواعد العمل في منظومة حقوق الإنسان العربي وتصحيح مسار التنمية المستدامة في الوطن العربي والأخيرة تتحقق عبر ضمان اكتساب قدرات البشرية الأساسية، بالتركيز على اكتساب المعرفة مدى الحياة

عالمية
فهنالك
حيث
طنية
ترتبط
موي
اسية -
م في
قراطي
أسوة
وظة
تف
مع
ستدامة
خاص
الوطن
وظيف
إنسانية
ناض
تجدة
عضها
تمر
على
الطة
على
تجبا
مية

حدة

(٣٦) Keane, John, civil society, old challenges, New Visions, polity press, Cambridge ١٩٩٨.

وتأسيس نسق الحوافز المجتمعي والعقلية المؤازرين لتلك التحولات الواجب تحقيقها في البلدان العربية. لاسيما وان العوامل الحاكمة بالتنمية المستدامة في هذا القرن سنجدها تتألف من خمسة عوامل أساسية:

أولهما: تحديات التنمية في الألفية الثالثة التي من بينها الزيادة المطردة في سكان العالم كذلك الوطن العربي بحيث لا تتناسب والنمو الاقتصادي في تلك الدول، وسرعة الإيقاع التقني والقدرة على مجاراته واستيعابه، وتلوث البيئة، ونضوب الموارد، وتحديات حقوق الإنسان والحرية.

ثانيهما: الموارد المتاحة في الوطن العربي وهيكلتها توزيعها وطرق استخدامها. **ثالثاً:** الأمن الوطني والقطري للدول العربية الذي اصبح ينهب كل الثروات والقدرات البشرية.

رابعاً: حقوق الإنسان وضماناتها القانونية والدستورية والسياسية.

خامساً: إعداد القوى البشرية التي تقوم على رؤيتين تكوين العقل وتنميته.

ولما كانت التنمية المستدامة تستمد دوافعها الإنسانية من الحق في الحياة، فان الرغبة في استمرار الحياة تقود إلى الاهتمام بالنفس (الاحتياجات الإنسانية) وكذلك بالمعرفة والاهتمام بشؤون الآخرين كالأسرة، والجوار، والصدقة، والعشيرة ومن ثم الأمة والدولة. وتؤثر المعارف على التوازن بين القيم والغرائز، أي بين الأصالة والمعاصرة، مما يشكل السلوك الإنساني الذي يتحكم في استمرار التنمية المستدامة أو توقفها ببعديها الاجتماعي (مدخلات نفسية) والمادي (مدخلات مادية). ويبدو أن هناك توازناً بين المدخلات النفسية والنوازع والغرائز، مما يؤثر في الإحساس بالأمن مما يدفع إلى استمرار النمو والتنمية أو التوقف وتدهور التنمية، وبما إن المواطن العربي يبقى يعيش عدم الشعور بالأمن مما يعرقل سلوكه الإنساني فضلاً عن الإحباط الدائم والذي رافق الشخصية القومية العربية، من هنا وإضافة إلى ما اشرنا إليه سابقاً، فان التنمية المستدامة في الوطن العربي ستبقى محكومة بقيود ومعرقات لا تدفع بالاتجاه الصحيح للأحداث وبهذا فان دورة الحياة تصبح غير مكتملة وبدوره سيؤثر حتماً على الحرية وحقوق الإنسان وبناء المجتمع الديمقراطي الذي يقوم على كفاية الإنتاج وعدالة بالتوزيع وتوازن المصالح والحقوق والواجبات.

وأخيراً فان حقوق الإنسان تلعب دوراً كبيراً في أحداث التوازن النفسي والأمني للإنسان العربي، بين الأصالة والمعاصرة من خلال الحوار وتوازن المصالح وتوطيد أركان حقوق الإنسان ومن ثم استدامة التنمية.

التفاوض ادارة وسياسة

الاستاذ المساعد الدكتور

شامر كامل محمد الخزرجي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تقدمة

تعتبر المفاوضات " Negotiation " من المواضيع الواسعة والمهمة في الحياة المعاصرة، سواء كانت على مستوى الافراد ام المنظمات. حيث تكاد تلازم اغلب المنظمات التي يقوم بها الافراد خلال حياتهم اليومية، او تقوم بها المنظمات خلال سيرتها، حتى اطلق بعض الكتاب⁽¹⁾ تسمية عصر التفاوض " The Age of Negotiation " على هذه المرحلة.

وقد اصبح الانسان المعاصر، ومن حين لآخر، يشعر بالحاجة الملحة الى الالمام بآليات وافصول واساليب التفاوض، واستخدام افضل ما لديه من مهارات لحل الازمات والمشاكل التي تواجهه تجاه الاخرين (افراداً ومنظمات ودول). وحيث ان المفاوضات تتم من الالتقاء بين طرفين او اكثر، فان الهدف منها هو الوصول الى اتفاق يتحرك كل طرف من خلاله نحو تحقيق نتيجة تعتبر جيدة وتخدم مصالحهما المشتركة " Their Joint Interest "⁽²⁾.

ان توفير المتفاوضين الكفاء عن طريق تعلم المهارات التفاوضية من شأنه ان يساهم على حل ومعالجة العديد من مشكلات الافراد والمنظمات والدول على اساس تراضي، وذلك بنهج طريق المفاوضة المؤدية الى اتفاق هذه الاطراف على اسلوب مرضي يتعد نشوء حالة التعارض " Conflict " .

ولعل من اسباب البحث عن النظرية في المفاوضات هو كي نخبرنا عن كيفية التعرف والعمل كما ينبغي من خلال القواعد والمنهجيات والنظم التي توطن عملية

تحقيقها في

سنجد

ان العالم

يسرعة

مصادر

والقدرات

نياة، فان

وكذلك

ومن ثم

لأصالة

تدأمة أو

هناك

من معاً

العربي

الساد

نا، فان

الاتجاه

تماً على

الإنتاج

لنفسه

المصالح

(1) William I. Zartman, and Maureen R. Berman, The Practical Negotiator, New Haven, U.S.A, Yale University Press, 1982, P. 100

(2) توفيق ناجي جواد، عباس غالي ابو التمن، التفاوض مهارة واستراتيجية، بغداد 1991، ص 14